

Distr.: General  
2 December 2005  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى البيان المتعلق بقانون وسائط الإعلام في نيبال، الذي  
أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر  
المرفق).

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) إيمير جونز باري  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة  
لدى الأمم المتحدة



رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى  
الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان بشأن قانون وسائط الإعلام في نيبال صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي  
باسم الاتحاد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

يساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها حكومة نيبال لفرض وإنفاذ قيود قمعية على وسائط الإعلام في نيبال. فالتعديلات التي يتضمنها قانون وسائط الإعلام الجديد تنتهك الحق في حرية التعبير.

ويدين الاتحاد الأوروبي مصادرة معدات إذاعية، بقوة السلاح، من محطة كاتيبور العاملة على الموجات المتوسطة في كاتماندو.

وكما صرحت بذلك علنا الهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي خلال زيارتها التي جرت في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فإن شعب نيبال يريد ديمقراطية تقوم على أسس سليمة تكون فيها السلطة بيد الشعب. وحرية التعبير، بما في ذلك إمكانية الاستماع إلى الأخبار التي تبث على الموجات المتوسطة، شرط مسبق أساسي للديمقراطية الحقّة.

ومن حق شعب نيبال أن يعيش في مجتمع يتسم باحترامه لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويهيب الاتحاد الأوروبي بحكومة نيبال أن تحرص على احترام الحقوق الأساسية المكفولة في دستور مملكة نيبال وأن تسمح لشعب نيبال بالتمتع بحقه في حرية التعبير.

ويؤيد هذا البيان كل من بلغاريا ورومانيا اللتان بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد، وكرواتيا\* المرشحة للانضمام إليه، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها للانضمام، وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وهي أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

\* لا تزال كرواتيا جزءا من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.